UN LIBRARY
SEP 24 1979
UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/34/3/Add.2 *
28 August 1979
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الفصل الثاني

المناقشة العامة للسياسة الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك التطورات الاقليمية والقطاعية

---

* هذه طبعة بالاستنسل للفصل الثاني من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن عام ١٩٧٩ . وسيصدر التقرير الكامل بوصفه وثيقة من الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣ (A/34/3/Rev.1) . وللاطلاع على جدول المحتويات والتفاصيل المتعلقة بطريقة عرض التقرير الجديدة ، انظر A/34/3 .

١ - أجرى المجلس ، بصدد البند ٣ من جدول أعمال الدورة العادية الثانية لعام ١٩٧٩ ، مناقشات واسعة النطاق بشأن الحالة الاقتصادية العالمية وتوقعاتها في المستقبل (١) واتخذ اجراءات بشأن مسائل المحاسبة العامة ومراجعة الحسابات للتنمية الوطنية ، ودور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية والترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية . وبالاضافة الى ذلك ، اتخذ المجلس اجراءات بشأن تقرير اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ؛ وتقرير الأمين العام للمؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ؛ وتقرير الفريق التحضيرى الدولي الحكومي المعني بوضع اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط وتقرير الفريق الدولي الحكومي المخصص لموضوع وضع معايير للحاويات في النقل الدولي المتعدد الوسائط ؛ وغير ذلك من الوثائق المتصلة بالمناقشة العامة .

٢ - ولم تتناول المناقشة العامة الحالة الراهنة واحتمالات الاقتصاد العالمي فحسب ، بل تناولت أيضا القضايا العالمية الرئيسية المدرجة في جدول أعمال المجلس والتي اعتبرت ذات صلة مباشرة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أنحاء العالم ، ولا سيما في البلدان النامية . وقد احتل تقييم التقدم المحرز نحو اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ونحو وضع استراتيجية انمائية دولية جديدة للعقد القادم مكانا بارزا في المداولات . كذلك أشار كثير من المتكلمين في المناقشة العامة الى مواضيع العلم والتكنولوجيا واعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي للأمم المتحدة ، وخاصة وظائف ومسؤوليات المجلس .

٣ - وتضمنت الوثائق المعروضة على المجلس فيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال تقرير اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة (A/34/44) ؛ وموجز الحالة الاقتصادية في أوروبا في عام ١٩٧٨ (E/1979/42)؛ والاستقصائية للحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٧٨ (E/1979/62 و Add.1-3) (٢) ؛ وموجزا للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ، ١٩٧٧ - ١٩٧٨ (E/1979/70) ؛ وملخصا للدراسة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، ١٩٧٨ (E/1979/71)؛ وتقريرا بشأن الاتجاهات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية في عام ١٩٧٨ (E/1979/72) ؛ وملخصا للدراسة الاستقصائية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ١٩٧٠-١٩٧٨ (E/1979/73) ؛ وتقريرا مقدما من الأمانة العامة يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني (E/A.C.54/22 و Corr.1 و Add.1). وبالاضافة الى ذلك ، استعان المجلس بتقارير عديدة مقدمة من الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجالس ادارة الوكالات المتخصصة (٣) وتقرير لجنة التخطيط الانما

---

(١) انظر E/1979/SR.20-34 .

(٢) ستصدر بوصفها أحد منشورات الأمم المتحدة .

(٣) ترد قائمة مفصلة بالوثائق في شروح جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٧٩ (E/1979/100) .

عن دورتها الخامسة عشرة (٤) . وقدمت بيانات فيما يتعلق بموضوع المناقشة العامة من قبل عدد من المنظمات غير الحكومية التي لها مركز استشارى لدى المجلس(٥) .

البيانات الافتتاحية

٤ - قال الرئيس في بيانه الافتتاحي (E/1979/SR.19) ، ان دورة المجلس تأتي في أعقاب حدث ذى أهمية بالغة - وهو الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - وتسق احداثا أخرى لها نفس القدر من الأهمية ، وهي مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، والمؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٠ . وأعرب عن شعوره بأن هذه الدورة تفتتح في ظروف تتيح للمجلس بأن يعترف بما تتسم به الحالة الاقتصادية والاجتماعية من خطورة بالغة وضرورة اتباع نهج جديدة ازاء الانماط الدولية المتغيرة .

٥ - ولذلك فقد يرغب المجلس في امعان النظر في دوره داخل اطار الأمم المتحدة ؛ ذلك أن أمامه ، وأمام ممثلي جميع الوكالات المشتركة في مداولاته ، فرصة فريدة لتقييم حالة المنظومة ، وتعيين الاجراءات التي سيتخذها في المستقبل ، وتحديد مسؤولياته على النحو أكثر دقة ، على ضوء قرار الجمعية العامة المتعلق باعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي للأمم المتحدة . وبالاضافة الى ذلك ، فستتاح الفرصة للمجلس لاستكشاف امكانيات اعطاء زخم للمناقشات الجارية داخل اطار الأمم المتحدة بشأن تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وذلك عن طريق استعراض الحالة ، وتقديم اقتراحات - ربما مؤقتة فقط - لمسارات عمل جديدة أو بديلة ، أو باختصار ، عن طريق التفكير في طريقة يمكن للمجلس بواسطتها أن يقدم مساهمته في العالم الجديد الذى هو في طور التشكيل . ولذلك فان المناقشة العامة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، بما في ذلك التطورات الاقليمية والقطاعية تقوم داخل أوسع اطار ممكن ، بغية تشجيع اجراء تبادل صريح للآراء بشأن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة . وترجع هذه المشاكل الى حد بعيد الى كون التغييرات الهيكلية لا تزال جارية وكون العالم لم يتبين بعد كيف يضمن سير هذه التغييرات على نحو متناسق .

٦ - وقضى يقول ان المجلس سوف ينظر ، بالاضافة الى الدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية في العالم ، في عدد من التقارير والأفكار التي تتعلق بصفة خاصة باستعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الانمائي الثاني و " النظرة الى المستقبل " الناشئة عن الأعمال التحضيرية لاستراتيجية عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، وكذلك عدد كبير من المسائل المتصلة بالحالة الدولية الاقتصادية والاجتماعية . هذا علاوة على أنه سيطلب من المجلس ايلاء الاعتبار الواجب للنتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح .

٧ - واستطرد قائلا ان المجلس سينظر ، بالاضافة الى ذلك ، في مسألة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة . وقد أعيد تشكيل جهاز التنسيق فيما بين الوكالات بحيث يكون أكثر كفاءة وقدرة

---

(٤) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ١٩٧٩ ، الملحق رقم ٧ ، (E/1979/37) .

(٥) E/1979/NGO/11 و 12 و 14و 15 و 15/Add.1 و 16 .

على تلبية احتياجات الهيئات الدولية الحكومية الرئيسية للأمم المتحدة ، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وأن يتناول مشاكل التنمية وغيرها من الاختصاصات الرئيسية للأمم المتحدة . وأعرب عن أمله في أن تحقق هذه الدورة توقعات الحكومات بالاسهام في تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب لا سيما تلك التي مازالت تصرخ من أجل حياة أطول وأفضل ومن أجل التغذية والصحة والتعليم واحترام الكرامة الانسانية وتوفير حياة نافعة وهادفة .

٨ — وقال الأمين العام في بيانه الافتتاحي (E/1979/SR.19) ان القول بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلم حقيقي ما لم تهيئ تنمية جميع البلدان الظروف اللازمة لرفاه جميع الشعوب هو اليوم أكثر صحة مما كان عندما أنشئ المجلس . وقد طرأت على الاقتصاد العالمي تغييرات كثيرة على مدى ٣٤ سنة . فقد مر بمرحلتين رئيسيتين خلال هذه الفترة . وفي المرحلة الأولى التي استمرت نحو ٢٥ سنة ، كان نمو الاقتصادات الصناعية سريعا ومستمرا بصورة استثنائية ، ولكن زخم هذا النمو لم يمكن البلدان النامية من أن ترسي الأساس لنموها المستقل . أما المرحلة الثانية التي تلت انهيار نظام بريتون وودز ، فقد اتسمت بالتضخم وتباطؤ في النمو الاقتصادي — مما يعد دليلا واضحا على الحاجة الى نظام اقتصادي دولي جديد .

٩ — وأضاف قائلا ان الضعف المستمر لأداء الاقتصاد العالمي لعام ١٩٧٨ جعل ادخال هذا النظام الجديد مسألة تتسم بطابع الاستعجال . وذلك ان الانتعاش ظل متواضعا في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو بعد كساد ١٩٧٣ — ١٩٧٥ ، وستمر غالبية البلدان التي نجحت في الاحتفاظ بزخم معين بتوسع أكثر بطئا في عام ١٩٧٩ بسبب اختلالات في المدفوعات الخارجية وموجة جديدة من التضخم . وتعاني البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، من جانبها ، بشكل متزايد من قيود موازين المدفوعات ولذا فهي تحدد أهدافا للانتاج تتسم بالحذر . ويميل الاتجاه في البلدان النامية كذلك الى نمو أكثر بطئا . وقد هبط متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لهذه البلدان كمجموعة في عام ١٩٧٨ بالمقارنة بالفترة من عام ١٩٧١ الى عام ١٩٧٥ ، ومن المحتمل أن يزداد هبوط معدل النمو في عام ١٩٧٩ .

١٠ — وهكذا يسود الحالة الاقتصادية العالمية استمرار اختلالات تنزع الى خلق مناخ من الشك يؤثر على الاستثمار بطريقة سلبية . ومازال التضخم يشكل خطرا ، ولا تزال آليات تكييف موازين المدفوعات غير مرضية ، في حين تضاعفت ضغوط الحماية . وقد استطاعت الحكومات بجهود ضخمة في السنوات الأخيرة أن تقضي على بعض نتائج هذه الأزمة ؛ غير أنها نظرا الى عدم اتخاذ تدابير فيما يتعلق بهياكل الاقتصاد وآلياته ، لم تفلح في السيطرة على هذه الأسباب .

١١ — واسترسل قائلا ان الصعوبات تتجلى على نحو خاص في العلاقات بين الشمال والجنوب ، حيث لم تحقق المفاوضات الا تقدما متواضعا في العام الماضي . كما أظهرت الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن بلدانا كثيرة مازالت تحجم عن قبول الآثار الكاملة للترابط المتزايد بين النظم الاقتصادية . وبالاضافة الى ذلك ، فان مداولات اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ واللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لم تحقق الا نتائج محدودة . ومن الواضح أن الصعوبات الحقيقية التي تواجه البلدان المتقدمة النمو لا تيسر مطلقا

مهام حكوماتها ؛ غير أن من المؤكد أن اتخاذ تدابير مشتركة لصالح البلدان النامية ، في عدد من المجالات ذات الأولوية ، سيعطي زخما جديدا للاقتصاد العالمي ، حيث أن هذه البلدان يمكن أن تصبح قوة دافعة للنمو . ولذلك فمن الضرورى المضي بمفاوضات الشمال والجنوب دون انتظار حدوث انتعاش في البلدان المتقدمة النمو ، وأعرب عن رأيه في أنه ينبغي أن يكون من الممكن احراز تقدم بشأن بعض النقاط المحددة التي لها طابع الأولوية .

١٢ — وأضاف قائلا ان زيادة عمليات نقل الموارد الى البلدان النامية سيمكن هذه البلدان من التكيف مع التقلبات في الاقتصاد العالمي دون اضرار مفرط ببرنامجها الانمائي كما سيمكنها من اضفاء طابع الاستقرار على وارداتها وزيادتها مما يعود بالنفع على الصناعات التصديرية ويقلل البطالة في البلدان المتقدمة النمو . وفيما يتعلق بالتجارة ، قال انه يعتبر أن تخفيف حدة النزعة الحمائية في البلدان المتقدمة النمو سيمكن البلدان النامية من توسيع نطاق امكاناتها التصديرية الصناعية ويؤدى الى خفض الأسعار ويسهم في بلوغ هدف ليما الرامي الى نقل ٢٥ في المائة من قدرة العالم الصناعية الى البلدان النامية بحلول العام ٢٠٠٠ .

١٣ — ومضى الأمين العام فأكد في بيانه أن الحالة الغذائية العالمية مازالت تثير الانزعاج . وقال ان على المجتمع الدولي أن يعبئ موارده من أجل توفير المساعدات المالية والتقنية اللازمة لبلوغ هدف ٤ في المائة لمعدل النمو السنوى للانتاج الزراعي في البلدان النامية . كما يتعين دعم الأمن الغذائي بانشاء احتياطيات وافية لا سيما من الحبوب . وسوف يتعين أن تكون المعونة الغذائية كبيرة وأكثر مرونة ، وذلك تعويضا عن العجز المحتمل في الأغذية في البلدان النامية خلال الثمانينات .

١٤ — واستطرد قائلا انه لابد من ايلاء اعتبار جدى للطرق التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يعالج مشاكل الطاقة وأن يستجيب لاحتمالات نفاذ احتياطيات نفط في نهاية الامر . وقد أفادت الخبرة المكتسبة ان امدادات هذه السلعة الجوهرية وتكلفتها مسألتان لهما أهمية حيوية في الاقتصاد العالمي وعاملان رئيسيان في ميزان مدفوعات جميع البلدان ، وأن البلدان المصدرة للبترول لا ترغب في استخدام احتياطياتها بمعدل مفرط السرعة وانه لا يمكن للنمو الطويل الاجل للاقتصاد العالمي أن يعتمد بعد الآن على طاقة رخيصة .

١٥ — ومضى قائلا ان ثمة أسسا ثلاثة ينبغي اتخاذ اجراءات وفقا لها لتأمين انتقال منظم الى انماط لاستهلاك الطاقة أقل اعتمادا على البترول ، والى أشكال للنمو أكثر ادخارا للطاقة وهي : أولا ، اتخاذ تدابير حازمة جدا للاقتصاد في استهلاك الطاقة ، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو . وثانيا ، القيام باستثمار كبير لايجاد رواسب جديدة من الطاقة التقليدية وانتاجها ، لا سيما في البلدان النامية ، والبحث عن مصادر جديدة ومتجددة للطاقة ؛ وثالثا ، اتخاذ تدابير محددة لصالح البلدان النامية المستوردة للنفط لتمكينها من مواجهة النتائج المالية المترتبة على التكييف التدريجي لتكاليف الطاقة ، ولتيسير وصولها الى ما تحتاج اليه من امدادات لمواصلة جهودها من أجل التنمية والتصنيع . وأعلن أنه يجرى اتصالات مع الحكومات من أجل تحديد ما يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة من اسهام نافع في حل هذه المشاكل الأساسية وأعرب عن أمله في أن يكون الاقتراح الذى قدمه في عام ١٩٧٧ من أجل انشاء معهد عالمي للطاقة موضع مزيد من الدراسة . وقال ان مما يصعب تصوره أن يجرى تناول مسألة لها مثل أهمية مسألة الطاقة خارج نطاق الأمم المتحدة .

١٦ - وأردف قائلا ان الحالة الراهنة فيما يتعلق بالمفاوضات بين الشمال والجنوب تبدو غير مقبولة ولا يمكن ارجاء احراز تقدم الى وقت لاحق . وينبغي أن يكون بوسع المفاوضات الجارية حاليا داخل منظومة الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وأماكن أخرى أن تدعم احداها الأخرى دعما متبادلا . غير أن العقبة الرئيسية في سبيل نجاح المفاوضات لا تكمن في الأجهزة المؤسسية . اذ أن من الضروري أن تظهر الحكومات ارادة سياسية للتوصل الى حلول وسط واقعية ، لا سيما في مجالات الأغذية والزراعة والطاقة والمشاكل المالية والنزعة الحمائية .

١٧ - وقال انه يرى ، بالنظر الى ضرورة تعزيز فعالية المداولات والمفاوضات الجارية في الأمم المتحدة ، أن من المستصوب أن يقوم المجلس ، مثلا ، في بداية كل دورة صيفية ، بعقد اجتماع على المستوى الوزاري يستمر يومين أو ثلاثة لمناقشة الحالة الاقتصادية العالمية . وقد يرغب المجلس في النظر في اجراءات الجمعية العامة وأعمال اللجنتين الثانية والثالثة ، حتى يمكنها اعتماد اجراءات جديدة في بداية الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . وثمة وثيقة صدرت مؤخرا (A/34/320) قد تكون مفيدة بشكل خاص لهذه المداولات . وأكد الأمين العام أن الأمم المتحدة ، تبدو قادرة على الاضطلاع بدورها في ميدان العلاقات بين الشمال والجنوب ، بيد أن من الضروري أن تقيس جميع الدول الأعضاء وجميع مجموعات الدول ما تنطوي عليه تلك العلاقات من أخطار وامكانيات وأن تقدم على المفاوضات بارادة جديدة ، وقدر من الالتزام يتناسب مع التحديات التي تواجه المجتمع الدولي .

المناقشة العامة

١٨ - أبدت جميع الوفود التي اشتركت في المناقشة العامة قلقا عميقا بشأن الحالة الاقتصادية الراهنة وازاء تزايد الشك في احتمالات الانتعاش العالمي النطاق . ولم يقدم التحليل الوارد في الدراسة الاقتصادية العالمية عام ١٩٧٨ سببا يذكر للتفاؤل . وفي عام ١٩٧٨ ، تباطأت خطى النشاط الاقتصادي الى حد بعيد . وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية كمجموعة ٤ في المائة فقط ، وهو يقل بكثير عن الهدف الموضوع للاستراتيجية الانمائية الدولية ، كما تدهورت معدلاتها التجارية ، وتضخم العجز في حساباتها الجارية . ولا يزال التضخم والبطالة على مستوى عال غير مقبول في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو بالرغم من أنه قد لوحظ بعض التحسن في عدد منها في النصف الثاني من عام ١٩٧٨ .

١٩ - كذلك لم تكن النظرة الى بقية العقد تبشر بالخير على ما يبدو . وقال كثير من الممثلين ان معدل النمو في معظم البلدان النامية قد يزداد هبوطا في عام ١٩٧٩ وان معدلات تبادلها التجاري وحالات العجز الخارجي لهذه البلدان قد تزداد سوءا . وذكروا ان أسعار الواردات الأساسية مثل الأسمدة والسلع الرأسمالية ، فضلا عن الطاقة ، آخذة في الارتفاع وأن الاسعار العالمية للأغذية قد قاربت مستويات قياسية . وذكر المدير العام لصندوق النقد الدولي ، في معرض تعليقه على هذه الحالة ، ان الضغوط التضخمية بدأت تزداد مرة أخرى . وأعلن أن الأسعار الاستهلاكية في البلدان الصناعية قد ترتفع بما يزيد على ١٠ في المائة في خلال عام ١٩٧٩ بالمقارنة بنسبة ٧ في المائة في عام ١٩٧٨ . ويرى عدد من الممثلين أن ثمة خطرا في هذه الظروف وبدون

وجود مجموعة متوازنة من تدابير السياسة العامة ، أن تؤدى سياسات تثبيت الأسعار الى خفض العمالة مما ينجم عنه احياء سياسات الحماية من جديد .

٢٠ - ولاحظ بعض الممثلين أن الصعوبات الاقتصادية القائمة تختلف في طابعها عن حالات الكساد الدورية التي حدثت في العقود السالفة . ويبدو أن الحكومات قد فقدت سيطرتها على الاقتصاد الوطني والدولي . وبينما تكافح البلدان الصناعية ، دون أن تصيب نجاحا يذكر ، من أجل تصحيح الاختلالات واتباع طريق للنمو أكثر استقرارا ، تتراكم المشاكل في البلدان النامية . وقد زادت الديون الاجمالية للبلدان الأخيرة مرة أخرى في عام ١٩٧٨ بمعدل غير متناسب . وتستوعب خدمة ديون البلدان النامية غير المصدرة للنفط في الوقت الحاضر ما يربو على ١٢ في المائة من حصيلة صادراتها . وفي هذا الشأن ، تعد حالة كثير من بلدان أمريكا اللاتينية عسيرة على نحو خاص . وقد أشار الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، في خطابه أمام المجلس ، الى أن كثيرا من البلدان في منطقة أمريكا اللاتينية تدور في دائرة مفرغة من محاولة التوفيق بين النمو والتضخم والديون .

٢١ - وذكرت وفود كثيرة انه بالرغم مما للتوصل الى نتائج في الحوار بين الشمال والجنوب من أهمية حيوية في هذه المرحلة ، فان ما أنجز في هذا الصدد يعد في الحقيقة قليلا جدا . ولم تحرز المداولات الجارية في اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧٤ الا تقدما ضئيلا بينما لم يكن هناك من الناحية العملية أى تقدم بعد دورتي اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة . كما أن دورة مانيلا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كانت مخيبة للآمال الى حد بعيد . وبالرغم من أنه قد تم التوصل الى قدر من الاتفاق في المداولات بشأن مواضيع معينة مثل النزعة الحمائية والتكييف الهيكلي والبرنامج المتكامل للسلع الأساسية والصندوق المشترك والتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية وبرنامج العمل الجديد لأقل البلدان نموا ، فانه لم يحرز أى تقدم في مانيلا في جهود تناول المسائل الحرجة حقا مثل : المشاورات العالمية ، وزيادة المساعدات الانمائية الرسمية ، واصلاح نظام النقد الدولي .

٢٢ - وبالرغم من ذلك ، فقد أيد عدد من الوفود الرأى القائل بأن من الممكن ، بل وينبغي ، احياء الحوار بين الشمال والجنوب من أجل جعل النظام الاقتصادى الدولي الجديد حقيقة واقعة . وينبغي انتهاز الفرص التي تتيحها الدورة الحالية للمجلس لاستعادة الزخم الى هذا الحوار واضافة أبعاد جديدة اليه . وفي الوقت ذاته ، ينبغي أن يكون في الوسع تجديد الالتزام بالتوصل الى اتفاق في المفاوضات الهامة التي سيتم اجراؤها في اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ ، وفي مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية (آب/اغسطس ١٩٧٩) ، والمؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (أوائل عام ١٩٨٠) والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في عام ١٩٨٠ . ومن شأن النتائج التي يتوصل اليها حوار محسّن أن تكون حاسمة بالنسبة لاعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، التي هي في نهاية الأمر المهمة الرئيسية في الأيام المقبلة .

٢٣ - وأكد رئيس اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، في معرض تعليقه على هذا الموضوع ، انه ينبغي أن يوفر المجلس حافزا سياسيا للعملية كلها . اذ أن بوسعه ، بفضل

مركزه الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة ، أن يعطي زخما لأعمال اللجنة التحضيرية . وقال ان من المتوقع أن تقدم تلك اللجنة مشروع استراتيجية الى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٠ . فلا يزال أمامها وقت لانجاز هذه المهمة على النحو الملائم . وأضاف قائلا ان الأمر ذا الأهمية الحيوية في هذه المرحلة هو الابتعاد عن محيط التوضيحات المفاهيمية والمناقشات العامة والانتقال الى بذل الجهود المضنية لحل الخلافات واعداد الالتزامات المفصّلة من أجل مواجهة المسألة الرئيسية وهي : اعداد النص الفعلي للاستراتيجية .

٢٤ - وكان من رأى بعض الوفود ، أن مفهوم الترابط - الذى يتعين أخذه في الحسبان في اعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة وفي الحوار الجارى - يعد ذا أهمية حاسمة . ونظرا الى أن الترابط حقيقة واقعة فان توجيه السياسات الوطنية والدولية يغدو أكثر تعقدا . ولذلك فانه يتعين على الجميع الاعتراف ، لا بالمصالح المشتركة فحسب ، بل وبالضوابط التي يتعرض لها الشركاء في اللقاء الدولي . ورأت هذه الوفود أن مطالب البلدان النامية ، مهما كانت مشروعة ، ينبغي أن تتماشى بدرجة أكبر مع الاحتمالات الحقيقية لتحقيق نمو متوازن للاقتصاد العالمي . ذلك ان الامكانيات في البلدان الصناعية محدودة وقد تزيد محاولات تجاوز هذه الحدود من حدة التضخم وعدم الاستقرار النقدى ، مما يحدث بدوره مضاعفات عالمية النطاق .

٢٥ - وأكدت وفود أخرى أن للترابط آثارا أخرى . فمن الواضح ، أولا ، أن من مصلحة البلدان الصناعية نفسها أن تعزز النمو الاقتصادى في البلدان النامية ؛ وهكذا عليها لكي تحل مشاكلها الخاصة بها في المدى البعيد ، أن تتبع سياسات اقتصادية داخلية وخارجية تستهدف الاستفادة من القدرة الانتاجية للبلدان النامية الى أقصى حد . وثانيا ، ينبغي أن يكون للبلدان النامية دور متزايد في عملية اتخاذ القرارات . والواقع ان ما يميز العالم المتقدم النمو عن العالم النامي ليس مجرد التباين الاقتصادى والاجتماعي بل التباين السياسي . وبسبب الاجحاف الواضح في ممارسة سلطة اتخاذ القرارات ، يحتل العالم المتقدم النمو مركزا يتيح له اتخاذ قرارات يتحتم على العالم النامي أن يتحمل نتائجها .

٢٦ - ولاحظ بعض المتكلمين ان قبول الاثار الكاملة للترابط ينبغي أن يفضي أيضا الى اعادة تقييم لانماط الحياة. ذلك ان الاستهلاك غير المتناسب للمواد الخام من قبل البلدان المتقدمة النمو ليس من مصلحة اى بلد في الاجل الطويل ، بل انه ليس في مصلحة البلدان النامية على الاطلاق . وبالتالي فان تعريف الأهداف الطويلة الأجل للنمو العالمي ينبغي أن يأخذ في الاعتبار ضرورة الاحتفاظ بقدرة الأرض على انتاج موارد أساسية متجددة واستعادة هذه القدرة وتحسينها ، وتفادى تدهور البيئة ، وحماية الموارد غير المتجددة بينما يكفل مشاركة جميع البشر في الفوائد المستمدة من استخدام هذه الموارد . وفي هذا الصدد ، شدد عدد من الوفود على أنه ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور رئيسي في تحسين وتجميع المعرفة فيما يتعلق بالعلاقة المترابطة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية ، ويتعين توجيه الثناء الى الأمين العام على دراسته لهذه العلاقة المترابطة (E/1979/75) . وقد تجد البلدان النامية أن المادة الواردة في هذه الدراسة مفيدة في تخطيط تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . وذكر أحد الوفود أن دراسات الأمم المتحدة بشأن الاتجاهات الطويلة الأجل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية ذات قيمة فائقة . وأشار الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لأوروبا ، في معرض تعليقه على هذه المسائل ذاتها .

الى اشتراك اللجنة ، بصورة متزايدة ، في دراسات تتعلق باعادة تشكيل نمط الاستهلاك ، والبيئة واستخدام الطاقة وحفظها ، وكلها أمور لها أثرها على التغييرات في أسلوب الحياة .

٢٧ - وأعرب بعض الممثلين عن رأيهم في أن ما لا يمكن الاستغناء عنه هو احداث تغيير جذري في الهياكل . فقد رأوا أن الركود في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ما هو الا انعكاس لعجز اقتصاداتها الوطنية والنظام الاقتصادي الدولي السائد عن مواجهة مشاكل جديدة . فقد كان للتضخم العالمي النطاق الذي لم يسبق له مثيل والارتفاع في المصروفات غير المنتجة المنفقة على سباق الأسلحة، والتباطؤ في نمو التجارة الدولية ، والتقلبات في الطلب على السلع الأساسية ، والحالة الخطيرة لموازين المدفوعات في بلدان كثيرة ، واشتداد الصراع على الأسواق والمواد الخام ، والموجة الجديدة من النزعة الحمائية والممارسات التجارية التقييدية في تلك الاقتصادات آثار خطيرة بالنسبة الى العالم أجمع . وقالوا ان استمرار وجود نظام للعلاقات تتخصص بمقتضاه البلدان النامية في صادرات المواد الخام وتحصل على الأغذية والبضائع المصنعة من الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو يؤدي الى ادامة حالات اللامساواة القائمة وتفاقمها . والى جانب ذلك ، فان الأوضاع المنظمة للتجارة الدولية وغيرها من المعاملات قد عانت بشكل متزايد من التقدير الاحتكاري للأسعار واستغلال العملات وتدفق الأرباح التي تجنيها الشركات عبر الوطنية في البلدان المضيفة . وازاء هذه الخلفية رأى هؤلاء المتكلمون ان من الأهمية الأساسية القيام من جديد بتأكيد أحكام الاعلان الخاص باقامة نظام اقتصادي دولي جديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

٢٨ - ولاحظ عدد من المتكلمين أن اقامة نظام اقتصادي دولي جديد تعتمد على زيادة التعاون فيما بين البلدان وانها لا يمكن أن تتحقق الا في ظل أحوال سلمية ؛ ولذلك ، فان بين الانفراج والتنمية ارتباطا عضويا . ومن ثم فهم يعلقون أهمية كبيرة على وقف سباق التسلح وعلى نزع السلاح الحقيقي . ولاحظ بعض المتكلمين أن الافراج عن الموارد الحقيقية التي يمكن استخدامها في تعزيز تنمية البلدان النامية يمكن أن يكون أحد نتائج نزع السلاح .

٢٩ - وأشار بعض الممثلين الى أنه بالرغم من الصعوبات التي ووجهت خلال عقد السبعينات ، فقد تم تحقيق عدد من أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية تحقيقا كاملا أو يكاد . وأشاروا في هذا الصدد الى النمو الشامل ونصيب الفرد من النمو في الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية والى الانتاج الصناعي ومعدل المدخرات المحلية في تلك البلدان . بيد أنه لم يحرز الا تقدم ضئيل جدا نحو زيادة الانتاج الزراعي ، وخاصة الناتج من الأغذية ، ونحو اعادة توزيع الموارد . ونتيجة لذلك لا يزال الفقر المدقع حقيقة مؤسفة في كثير من البلدان النامية . وأشار الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الى الزيادة المزعجة والمستمرة في البطالة والعمالة الناقصة خلال السبعينات في المنطقة التي يشملها اختصاص اللجنة . وفي هذا الصدد ، لاحظ بعض الممثلين أن النمو الاقتصادي لكثير من البلدان النامية ، لا سيما أشد البلدان فقرا بينها قد ظل متوقفا من الناحية العملية . وكما أشير في تقرير لجنة التخطيط الانمائي (E/1979/37) فان النمو الاقتصادي لم يكن متساويا في السبعينات ، وذلك بالدرجة الأولى بسبب وجوه اللاتناسق والاختلال في النظام الاقتصادي الدولي . وظل دون تحقيق هدف رئيسي لتنفيذ استراتيجية عقد الأمم

المتحدة الانمائي الثاني وهوتحويل نسبة ٧ر٠ في المائة من الناتج الوطني الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو كمساعدات انمائية رسمية ، . والواقع ، أن هذه المساعدات قد بلغت في عام ١٩٧٨ حوالي ٣٠ر٠ في المائة من الناتج الوطني الاجمالي لهذه البلدان ، وذلك أقل مما كانت عليه في بداية العقد .

٣٠ — وذكر العديد من الممثلين ، ضمن تعليقاتهم على اعداد استراتيجية انمائية جديدة انه ينبغي أن يكون لهذه الاستراتيجية هدفان أساسيان يرتبط أحدهما بالآخر وهما : النمو السريع لاقتصادات البلدان النامية وبناء نظام اقتصادى عالمي أكثر انصافا ، بهدف اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وقالوا ان قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٣ وضع مبادئ توجيهية واضحة لصياغة وتحقيق التزامات محددة بدقة وذات طابع عملي . وعليه ينبغي أن تحدد الاستراتيجية الجديدة دور جميع البلدان والتزاماتها المتفق عليها ، معبرا عنها بمقادير محددة وفي اطار زمني متفق عليه ، وأن تقوم متوسطا لمعدل النمو للبلدان النامية يتناسب مع الحاجة الى رد م نصف الهوة بين دخلها ودخل البلدان المتقدمة النمو بحلول نهاية هذا القرن — مما يبرر وضع هدف للنمو الشامل للبلدان النامية أعلى من هدف العقد الانمائي الثاني .

٣١ — وفيما يتعلق بالاحتمالات للثمانينات ، أشار رئيس البنك الدولي الى المخططات الثلاثة التي يبرزها تقرير التنمية العالمية لعام ١٩٧٩ الصادر عن البنك . وأوضح أنه ينبغي أن يكون الهدف على الأقل بلوغ النتائج التي يستهدفها المخطط " العالي " . بل ان تحقيق معدل للنمو الاقتصادى للبلدان النامية أقل مما يستهدفه المخطط " العالي " ، أى ٦ر٥ في المائة — وهو معدل سيظل معه ٦٠٠ مليون نسمة يعيشون في فقر مطلق بحلول نهاية القرن — يتطلب بذل جهود ضخمة وعكس الاتجاهات الحالية . فمن ناحية سيتعين على الاقتصادات الصناعية تحقيق نمو أسرع . ومن ناحية أخرى ، لابد من التغلب على ضغوط الحماية ، وتحرير التجارة وجعل المساعدا الانمائية الرسمية تنمو بمعدل أسرع من نمو الناتج الوطني الاجمالي للبلدان المتبرعة .

٣٢ — وشدد عدد من الممثلين ، فيما يتعلق بالتوازن القطاعي للاستراتيجية الجديدة ، على أنه ينبغي اعطاء أكبر قدر من الأولوية لتحسين الانتاجية الزراعية للبلدان النامية ، كوسيلة لتوفير الأمن الغذائي ، وانتاج المواد الخام لصناعاتها ، وتوفير العمل لشعوبها ، وتحسين توزيع الدخل والحد من التحضر الزائد ، وتحسين وضع المدفوعات الخارجية . وقالوا انه يتضح أيضا أنه ينبغي أن تلقى مسألة الطاقة اهتماما خاصا ، فلم يعد ممكنا بعد اليوم أن تقوم التنمية على افتراض أن امدادا الطاقة ستظل رخيصة الثمن . هذا علاوة على أنه لابد من ايجاد توازن حكيم بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية ، اذ لا يمكن الفصل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية متلازمتان . وأيدت معظم الوفود الرأى القائل بأن الغرض من الأهداف الاقتصادية يربي في النهاية الى الوفاء بالاحتياجات الاجتماعية . غير أن بعض الممثلين لاحظوا أن هذا الاقتراح لا يعني بالضرورة اتباع نهج " الاحتياجات الأساسية " في التنمية . وقالوا ان ذلك النهج مستمد من الخبرة الوطنية للبلدان التي بلغت مستوى تنميتها الحالي على مدى فترة طويلة من الوقت تمت أثناءها معالجة مشاكلها الاجتماعية تدريجيا ، أما المشاكل التي تواجه البلدان النامية فأكبر من ذلك بكثير وبصورة لا تقبل المقارنة . لذا لابد ، لغرض حل هذه المشاكل ، من تطبيق سياسة محلية موزونة بالاقتران مع سياسة دولية تهدف الى تقريب الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة . وقالوا ان الموارد المحلية

والخارجية بصورة خاصة ، ضئيلة في الواقع الى درجة ينبغي معها للبلدان النامية الا تشعر بأى اغراء لاعتماد سياسة غير واقعية من الناحية الاقتصادية مثل توجيه كامل اقتصادها للتنمية الريفية أو لمفهوم الاحتياجات الأساسية .

٣٣ - وأعلن ممثل واحد أنه ينبغي للجان الاقليمية أن تقوم بدور هام في وضع الاستراتيجية ، وانه ما دامت الأولويات والاحتياجات تختلف بشكل ملحوظ من منطقة الى أخرى ، وكذلك من دولة الى أخرى ، فان احدى مهام اللجان الاقليمية تتمثل في أن توفق ، في اطار متماسك ، بين ما يقوم بين البلدان الأعضاء فيها من تنوع واختلاف مصالح . وفيما يتعلق بمسألة تصنيف البلدان ، أعرب البعض عن الرأى القائل أنه ينبغي رفض مفهوم " التدريج " كجزء من آلية التعاون الاقتصادى الدولي وكذلك مفهوم الانتقائية في عمليات التفاوض .

٣٤ - وأبرز عدد من المتكلمين أهمية وجود نظام نقدى قوى في الثمانينات وما بعدها ، وقالوا انه من مصلحة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء ضمان التمويل الكافي للتدفقات التجارية المتزايدة وفي الوقت نفسه تفادى التقلبات المفرطة للعملات وتجنب تدفقات رؤوس الأموال التي تسبب اختلالات ، وأنهم يعتبرون انشاء النظام النقدى الأوروبي خطوة في الاتجاه الصحيح لأنه يعكس رغبة عدد من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في فرض قدر أكبر من النظام في سوق العملات . وشدد بعض الممثلين على ضرورة اصلاح الاحوال التي تحكم التحركات النقدية الدولية . ذلك ان مستوى السيولة الدولية يحدد في الوقت الحاضر ، في ضوء السياسات المحلية بدلا من أن يحدد بواسطة اعتبارات التجارة والتنمية الدوليتين ، وأن البلدان الأقل مناعة عجزت عن حماية القوة الشرائية لاحتياطيها ضد التآكل عندما أنخفضت قيمة عملة الاحتياطي الرئيسية وأضافوا أن الاصلاح ينبغي أن يولي اعتبارا خاصا لاشتراك البلدان النامية المتزايد في اتخاذ القرارات النقدية ولاعتراف صندوق النقد الدولي بضرورة تحرير شروط تقديم الدعم الى البلدان النامية من القيود في تصحيح اختلالات التوازن في موازين المدفوعات .

٣٥ - وأشار عدد من الوفود الى أنه مما يتنافى مع الواقعية أن تحدد البلدان النامية هدفا للنمو أقل من امكانياتها بسبب التقييدات الخارجية ، وانه بدون معدل مرتفع للنمو ، سوف تنهار معظم المجتمعات النامية تحت وطأة الضغوط الاجتماعية . لذا فانه من الأمور الأساسية أن تحدث زيادة كبيرة في تحويلات الموارد وأن يتم تحرير التجارة العالمية . وفيما يتعلق بعمليات تحويل الموارد ، قالوا ان النتائج التي تحققت في الماضي بواسطة نقل الموارد الخاصة لم تعوض الفجوة المتنامية بين الأهداف والحقائق الواقعة . ونتيجة لذلك ينبغي زيادة حجم المساعدة الانمائية زيادة كبيرة كما ينبغي التفكير في الطرق والوسائل التي تضمن تدفقا مستمرا ومضمونا لهذه المساعدة وبصورة أكثر قابلية للتكهن بها . وفي هذا الصدد تقع على الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو التي لديها فوائض هيكلية مسؤولية خاصة . وقال بعض الممثلين انه بالنظر الى المشاكل التي تواجه أقل البلدان نموا ، ينبغي اعادة توجيه المساعدة الانمائية الرسمية بحيث يكون هدفها معالجة ما تنفرد هذه البلدان بمواجهته من صعوبات ، وانه ينبغي في الوقت نفسه أن يراعى في تقديم المساعدة الى البلدان النامية الأخرى اعطاء الأولوية للتدابير التي ستخفف من حالة أفقر قطاعات السكان في هذه البلدان .

٣٦ - وأشار عدة ممثلين الى أن العجز في الحساب الجارى لبلدان نامية كثيرة يتطلب ، بالاضافة الى احداث زيادة في التدفقات الرأسمالية الطويلة الأجل ، اتخاذ تدابير أكثر اتساما بالطابع المباشر . وقالوا ان هذا الوضع الصعب قد تفاقم في الآونة الأخيرة من جراء الزيادة في أسعار النفط مما سيضيف حوالي ١٠ بلايين دولار الى قيمة الواردات السنوية للبلدان النامية غير المصدرة للنفط ، كمجموعة . وفي هذه الظروف ، يصبح ضروريا توفير تسهيل متوسط الأجل يمكّن هذه البلدان من التقدم بطلب للحصول على دعم في مواجهتها لحالات العجز في موازين مدفوعاتها وفي التكيّف الهيكلي . وفي هذا السياق ، لفت عدد من الوفود الأنظار الى المعونة الكبيرة التي تبرع بها أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيك) للبلدان النامية في السنوات الأخيرة . وقالوا ان هذه المعونة بوصفها نسبة من اجمالي الناتج القومي للبلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط ، تبلغ نصف المساعدة التي يقدمها أعضاء لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى .

٣٧ - وكان من رأى العديد من الممثلين أن لتحرير التجارة العالمية أهمية أساسية بالنسبة الى الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة . فقالوا انه فضلا عن تخفيف التقييدات الخارجية وتحسين موقف المدفوعات ، يمكن أيضا لما ينجم عن ذلك من ارتفاع في الصادرات من البلدان المتقدمة النمو أن يكون له أثر نافع على اقتصادات هذه البلدان . ومع ذلك فان نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي جرت مؤخرا كانت مخيبة لآمال البلدان النامية . ذلك ان الاقتصادات السوق المتقدمة النمو لم تنفذ الالتزامات التي تعهدت بها في طوكيو لتحرير تجارة البلدان النامية ، ومنح هذه البلدان معاملة خاصة وأكثر تفضيلا على أساس غير متبادل ، والاتفاق على قانون للضمانات . وأضافوا ان أكثر السمات مدعاة للقلق هي تكثيف الضغوط الحمائية وادخال قيود جديدة مثل التقييد الاختيارى لصادرات معينة من بعض البلدان النامية من أجل تجنب حدوث اختلال في أسواق البلدان المستوردة . وقد خلصت دراسة أجرتها مؤخرا أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى الى أن اقامة حواجز في وجه الواردات من البلدان النامية سيؤدى ، على المدى الطويل ، الى زيادة التضخم ، والى سياسات أكثر تقييدا وبالتالي الى مزيد من البطالة في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو . وهكذا سيوفر تحرير الاسواق واعادة التشكيل الصناعي في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو حلا مناسبا للمشاكل المستمرة .

٣٨ - وشدد عدة متكلمين على أنه ينبغي أن يدخل الصندوق المشترك حيز التشغيل في موعد مبكر لكي يمكن تنفيذ الاتفاق الذى تم التوصل اليه في دورة مانيلا للاونكتاد بشأن البرنامج المتكامل للسلع الاساسية . وبالاضافة الى ذلك شددوا على ضرورة الاسراع في المفاوضات بشأن اتفاقات سلع محددة . وفي هذا السياق ، لفت ممثل واحد الانتباه الى اختتام المفاوضات مؤخرا بشأن صك جديد ليحل محل اتفاقية اومي المتوقع انتهاء أجلها في عام ١٩٨٠ . وقال ان مساهمة المجتمع الاقتصادى الأوروبي بموجب الاتفاقية الجديدة التي أنضم اليها ٥٧ بلدا ، سيرتفع من ٣,٥ بليونا الى ٥,٦ بليونا من الوحدات الحسابية .

٣٩ - وعلق عدد من الممثلين على موضوع الأغذية والزراعة ، فطالب باتخاذ تدابير قصيرة الأجل واتباع النهج طويل الأجل متفق عليه في اطار الاستراتيجية الجديدة ؛ وقالوا انه على الرغم من أن

محصول عام ١٩٧٨ ، كان محصولا جيدا نسبيا ، فان الموقف الغذائي لا يزال خطيرا بالنسبة الى الكثير من البلدان الآسيوية والافريقية وأن ما يزيد على ٢٠ بلدا ناميا يواجه حالات نقص غذائي غير عادية . هذا علاوة على أنه لا يتوقع حدوث تحسن كبير في الانتاج في هذه البلدان في عام ١٩٧٩ . وألمحوا الى أنه ينبغي ، في هذا السياق ، أن تلقى الخطة المؤلفة من خمس نقاط التي قدمها المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة كتدبير مؤقت للأمن الغذائي العالمي ، تأييدا واسعا .

٤٠ - وشدد الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا على أن أمس احتياجات افريقيا في عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث سيكون احراز تقدم هام في مجال الانتاج الزراعي . ولاحظ أن مشاكل كثيرة ازدادت حدة خلال السبعينات في افريقيا . وقال ان المعدل المنخفض للنمو في الزراعة في الستينات أعقبه في الواقع معدل أدنى من التوسع في السبعينات . وقال البت عدة وفود بتحقيق مبكر للهدف المتمثل في تقديم ٨ر٣ بليون دولار بأسعار ١٩٧٥ المحدد للمساعدات المقدمة الى البلدان النامية في ميدان الزراعة بهدف تحقيق معدل سنوى قدره ٤ في المائة في الانتاج الزراعي . وشددوا أيضا على أهمية المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية (روما ، تموز/يوليه ١٩٧٩) الذى أتاح فرصة ممتازة لابتكار طرق ووسائل تحقيق توسع في الناتج الغذائي العالمي وتأمين توزيع أكثر انصافا للموارد الزراعية .

٤١ - ورأى أحد الممثلين أنه ينبغي أن تحدد الاستراتيجية الجديدة معدل نمو للناتج الصناعي يتفق مع هدف خطة عمل ليما وأنها يجب أن ترمي الى زيادة شاملة في اجمالي الناتج المحلي . وفي هذا الصدد ، لاحظ بعض المتكلمين أن مؤتمر اليونيدو والثالث الذى سيعقد في عام ١٩٨٠ سيدعى الى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ اعلان وخطة عمل ليما واتخاذ تدابير جديدة لتعزيز الانتاج الصناعي في البلدان النامية بهدف تسهيل تحقيق هدف ليما . وأشار عدد من الممثلين الى الحالة القائمة بين التصنيع واستهلاك الطاقة فأعلنوا أنه سيكون من الضرورى تقييم ما يترتب على توقعات المستقبل بالنسبة الى الطاقة من آثار كاملة على تحقيق هدف ليما .

٤٢ - وأبرز معظم المتكلمين أهمية مسألة الطاقة . وقالوا ان حجم امدادات الطاقة المتاح سيستمر في التأثير تأثيرا خطيرا على تنمية البلدان النامية وتنويع انتاجها وعلى النمو الثابت في البلدان الصناعية . ولوحظ أن الاقتصاد العالمي يعتمد ، في الوقت الحاضر ، اعتمادا أشد مما ينبغي على النفط الذى هو مصدر للطاقة قابل للنفاذ ويشكل حفظه ضرورة عالمية . ولاحظ عدد من الوفود أنه نظرا الى أن البلدان المتقدمة النمو هي الى حد بعيد أكبر المستهلكين للنفط ، فانها تتحمل مسؤولية خاصة في مسألة الحفظ . وعلى هذا الأساس رحبوا الاتفاقات التي تم التوصل اليها في اجتماع المجلس الأوروبي الذى عقد في ستراسبورغ في ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه وفي اجتماع القمة الاقتصادى الذى عقد في طوكيو في ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٧٩ بأنها مدعاة للترحيب . وقالوا ان تخفيف ضغوط الطلب من شأنه أن يسهم أيضا في تحقيق توازن أكثر ملاءمة بين العرض والطلب واستقرار الأسعار .

٤٣ - ولاحظ عدة ممثلين أن الزيادة التي حدثت مؤخرا في سعر النفط ، ليست الا محاولة من البلدان المصدرة للنفط للمحافظة على القوة الشرائية الحقيقية لمتحصلات صادراتها التي تآكلت

تدريجيا منذ أوائل ١٩٧٤ . وقالوا انه بالرغم من أن عددا قليلا من البلدان المصدرة للنفط لا يفرض قيودا على العملة الأجنبية وأن دخل الفرد فيه أعلى من بلدان نامية أخرى كثيرة ، فان أحوال التخلف لا تزال مستمرة في هذه البلدان جميعها . لذا يمكن استعمال الحصائل الاضافية التي تخلقها الأسعار الأعلى للنفط ، في تعزيز التنويع وتطوير الهياكل الأساسية البشرية والمادية في هذه البلدان . وفي هذا السياق ، شدد بعض المتكلمين على أن القرارات التي اتخذتها البلدان المصدرة للنفط فيما يتعلق بانتاج وتسعير النفط الخام ، اتخذت ممارسة لحق السيادة الدائمة على الموارد الوطنية وهو حق منصوص عليه صراحة في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . وأشار الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا أثناء المناقشة الى أن بلدانا كثيرة واقعة في منطقة اللجنة تواجه المشكلة الصعبة التي تتمثل في وضع نماذج انمائية لا تقوم في المقام الأول على استمرار استغلال الموارد القابلة للنفاد .

٤٤ - وأشار بعض المتكلمين الى ان الزيادة في سعر النفط تعني ضغوطا تضخمية اضافية ونموا مقيدا في البلدان التي تواجه مصابا كبيرا نسبيا من الواردات البترولية . وكان من رأيهم ، أن مما له أهميته تجنب حدوث اختلال آخر في استقرار الاقتصاد العالمي بايجاد حلول مناسبة لمشكلة الطاقة . وكان هناك بعض التوافق في الآراء بشأن امكان ان تصبح الأمم المتحدة جهة الوصل في البحث عن حلول ووضع تدابير متضافرة . غير أن ممثلين كثيرين أكدوا أن مثل هذه الحلول ينبغي الا تناقش بمعزل عن سواها . وقالوا انه يمكن ، بل ويجب ، تناول مشكلة الطاقة في مشاورات تضم جميع الأطراف المعنية ، وبعبارة أخرى ، ينبغي أن تكون هذه المشاورات عالمية وأن تشمل المجموعة الكاملة للقضايا ذات الأولوية التي تواجه المجتمع الدولي ولاسيما الحوار بين الشمال والجنوب . وقالوا انه تم الاتفاق على اتباع هذا النهج في اجتماع بلدان عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في كولومبو وأيضا في الاجتماع الرابع والخمسين لمؤتمر منظمة البلدان المصدرة للنفط .

٤٥ - وفيما يتعلق بالسياسات المتصلة بالطاقة ، شدد متكلمون كثيرون على أنه من المطلوب اتخاذ خطوات أخرى ، غير التدابير القصيرة الأجل ، ولاسيما تلك الرامية الى حل المشاكل المالية التي تظهر في بلدان نامية كثيرة . وشدد المتكلمون على أنه ينبغي أن يكون مؤتمر الأمم المتحدة لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الذي سيعقد في ١٩٨١ فرصة لتقديم مقترحات بناءة فيما يتعلق بالطرق التي يمكن بها زيادة امدادات الطاقة ، ولذا فان من الجوهري الاعداد لهذا المؤتمر اعدادا سليما . ولاحظ بعض الممثلين أنه يمكن في هذه الأثناء الشروع في اجراء دولي متضافر لتوسيع القدرة على البحث والاستحداث في مجال الطاقة في البلدان النامية ، وزيادة نقل التكنولوجيا من البلدان الصناعية بهدف تطوير المصادر التقليدية وغير التقليدية للطاقة ؛ ومساعدة البلدان النامية على ادخال تقنيات للاقتصاد في استهلاك الطاقة ووضع مشاريع صناعية لا تتميز بكثافة استخدام الطاقة . ورأى ممثلون كثيرون أن الفكرة التي قدمها الأمين العام في ملاحظاته التمهيدية ، والتي تتمثل في انشاء معهد عالمي للطاقة تستحق ايلاءها اعتبارا خاصا . وفي هذا الصدد رأى بعض الممثلين أنه مما له أهميته أن توضح أهداف المعهد المقترح وأن تجرى مشاورات بناءة لمتابعة الأمر متابعة مناسبة .

٤٦ - وشدد ممثلون كثيرون على الأهمية الحيوية للعلم والتكنولوجيا في مجال التنمية وفي مجال التحسين العام للمستويات المعيشية للجميع . وقالوا انه ينبغي أن ينظر مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير

العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (فيينا ، آب/أغسطس ١٩٧٩) في مسائل مثل تيسير نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية ، وتحسين قدراتها في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، والتعزيز المؤسسي للأمم المتحدة في هذا الميدان . ولاحظ بعض المتكلمين أن المراحل التحضيرية كانت مثبطة للهمة لأن البلدان المتقدمة النمو لم تكن مستعدة للاسهام على نحو كاف في اتخاذ التدابير اللازمة للوفاء باحتياجات البلدان النامية . وعلاوة على ذلك ، انتقد المتكلمون التقدم البطيء في المفاوضات الجارية بشأن وضع مدونة لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا .

٤٧ — ولاحظ عدد من الممثلين أن مؤتمر بوينوس ايرس الذى عقد في آب/أغسطس — أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ عدد أساس التعاون التقني فيما بين البلدان النامية فشددوا على أن احدى الطرق التي يحتمل أن تكون فعّالة لتمكين البلدان النامية من تعزيز تنميتها الخاصة بها هي أن تكثف هذه البلدان التعاون التقني فيما بينها . وقالوا انه يمكن ، وينبغي ، أن يشكل التعاون التقني ، وكذلك التعاون الاقتصادى ، فيما بين البلدان النامية قوة حيوية في اطار الاستراتيجية الجديدة بغرض اعادة تشكيل النظام الاقتصادى الدولي الحالي وتحقيق الاعتماد الجماعي على الذات .

٤٨ — وقال عدد من الممثلين على الرغم من أنهم لاحظوا أن الطريق المؤدى الى الاستقلال لا تزال تعترضه عقبات هائلة فان تحقيق البلدان النامية للاستقلال الاقتصادى هو هدف من أهدافهم الرئيسية . وهكذا فلا يمكن أن تكون الاستراتيجية الجديدة فعالة الا اذا أكدت وعززت العنصر السياسي في قرارات الأمم المتحدة السابقة ، والا اذا استهدفت القضاء على الاستعمار والاستعمار الجديد وجميع أشكال السيطرة والاستغلال الأجنبيين . ولاحظت بعض الوفود أن الحالة في الجنوب الافريقي لا تزال تشكل اهانة مستديمة لضمير الانسانية . وقالت ان القضاء على الفصل العنصرى لايزال شرطا أساسيا لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لحياة الغالبية العظمى من سكان تلك المنطقة . وأشار عدد من المتكلمين أيضا الى أن الاستقرار في الشرق الأوسط شرط لابد منه للتنمية . وشددوا ، في هذا الصدد ، على ضرورة ضمان حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

٤٩ — وأعلنت عدة وفود ان الحالة في جنوب شرق آسيا تتطلب عناية عاجلة . وقالت ان حالة " الاشخاص المقيمين في المراكب " تتطلب عملا عاجلا على الصعيدين الوطني والدولي على السواء ، لاغاثة هؤلاء الناس وتسهيل اعادة توطينهم . وقد رحب العديد من المتكلمين بقرار الأمين العام الدعوة الى عقد اجتماع لممثلي الحكومات المعنية في جنيف في ٢٠ و ٢١ تموز/يوليه ١٩٧٩ لتناول الجانب الانساني للمشكلة . وقال عدد من الممثلين انه ينبغي قبل كل شيء الا يسمح بتدهور الحالة وانه من الأساسي ايجاد الوسائل لدراسة سبب البؤس الذى يرغم الناس على الهروب من بلدهم . وفي هذا السياق ، أشار بعض الممثلين الى أن مشكلة اللاجئين في جنوب شرق آسيا هي نتيجة سلسلة من الحروب العدوانية شنت على فييت نام .

٥٠ — وأشارت عدة وفود الى اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة فأعربت عن أملها في أن تتيح الدورة الحالية للمجلس فرصة لاجراء مشاورات بشأن تنفيذ توافق الآراء الذى تم التوصل اليه ، عملا بقرارى الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ و ٣٣/٢٠٢ ، وقالت هذه الوفود أن تحسين التنسيق في المنظومة يتزايد أهمية ومع ذلك فان الخطوات التي اتخذت لتنفيذ القرارات ذات الصلة كانت قليلة . وقد بدأت اعادة تشكيل المجلس بداية ناجحة ولكنها لم تنته . وفيما يتعلق بتحسين اجراءات الجمعية ، قال البعض ان مما له أبلغ الأهمية أن يؤدى التفكير

المشترك الذى أولي للموضوع خلال الأشهر القليلة الأخيرة الى احراز تقدم ملموس . ويشكل تقرير الأمين العام (A/34/320)فيما يتعلق بالمقترحات والتوصيات المقدمة بهدف تنظيم أعمال الجمعية العامة وثيقة مفيدة جدا .

٥١ - وفي هذا السياق ، لفت عدد من الممثلين النظر الى مشاكل محددة تمس المناقشة بشأن السياسة الدولية الاقتصادية والاجتماعية . وقالوا ان تكاثر المنظمات والهيئات والاجتماعات أصبح عملية محبطة لاهدافها ، وانه من الواضح أن جدول الاجتماعات يفيض بما فيه ؛ وأن تداخل الموضوعات كثيرا ما يتكرر . وأضافوا أن الوثائق شاملة أكثر مما ينبغي وأن بعض الوثائق تصم في وقت متأخر كثيرا مما يحول دون دراستها دراسة كافية . وأشاروا الى ان البلدان النامية ،ولاسيما أفقرها ، لا تملك الا موارد محدودة وكثيرا ما لا تكون قادرة على الاشتراك اشتراكا كاملا في المناقشات . وهكذا فان اعادة التشكيل وترشيد الاجراءات أصبحا شرطين اساسيين لاجراء حوار دولي أكثر كفاية وفعالية .

٥٢ - وشدد ممثلون كثيرون على الدور الرئيسي الذى يقوم به المجلس في المداولات التي تجرى بشأن السياسة الاقتصادية والاجتماعية . وقالوا أن العالم يدخل فترة تتطلب قبول تغييرات عميقة في النهج المتبع لتناول المشاكل التي تواجه المجتمع العالمي . وعلى الأمم المتحدة ، ولاسيما المجلس ، اداء دور كبير في حل هذه القضايا . وأضافوا أنه ينبغي أن تؤدى زيادة الوعي للمصاعب والعقبات الحالية التي تعترض طريق التنمية الى اعتراف أكبر بالحاجة الى التعاون الدولي وأن تعزز استعداد الحكومات للتوصل الى اتفاقات . وأشاروا الى أن المجلس يحتل وضعا فريدا يمكنه من تنبيه المجتمع العالمي الى المشاكل الناشئة والتحديات الجديدة ، وبامكانه أن يكون عاملا حفازا في تعبئة الجهود المبذولة لتأييد التغييرات اللازمة والتضامن مع من هم في حاجة ماسة ومن ثم فانه يتحمل مسؤولية ثقيلة . وقالوا أن وجود عالم لا تصل فيه أغلبية الناس الا الى جزء من الموارد أمر غير مقبول من الناحيتين الاخلاقية والمبدئية لأنه سيظل على الدوام محفوفا بخطر نشوب نزاع وبالتهديدات الموجهة للسلم ؛ وان القضية الاساسية التي تواجه المجلس ، في النهاية ، هي بقاء الانسانية .

الاجراءات التي اتخذها المجلس

المحاسبة العامة ومراجعة الحسابات العامة من اجل التنمية الوطنية

٥٣ - في الجلسة ٣٤ المعقودة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٩ ، قدم ممثل ساحل العاج (٦) ، نيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي اعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ، مشروع قرار معنونا " المحاسبة العامة ومراجعة الحسابات العامة من أجل التنمية الوطنية" (E/1979/L.45) ، فيما يلي نصه :

" ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي ،

" اذ يشير الى قرارى الجمعية العامة ٣٢/١٧٩ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ و ٣٣/١٤٤ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن دور القطاع العام في النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية ،

" واذ يشير أيضا الى قرارى المجلس ١٩٧٨/٦٠ المؤرخ في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٨ بشأن دور القطاع العام و ١٩٧٨/٦ المؤرخ في ٤ آيار/مايو ١٩٧٨ بشأن الادارة العامة والمالية العامة من اجل التنمية في الثمانينات ،

" ١ - يعترف بما للمحاسبة العامة ومراجعة الحسابات العامة من دور ضرورى وهام في الادارة الفعالة لخطط وبرامج التنمية الوطنية ، وكذلك في النهوض بالتعاون الاقتصادى الدولي ؛

" ٢ - يرجو الامين العام :

" (أ) عقد حلقة تدريبية حول المحاسبة العامة ومراجعة الحسابات العامة لاستعراض مبادئ المحاسبة المتعارف عليها بصورة عامة والاساليب الحديثة لمراجعة الحسابات والملائمة بصفة خاصة لاحتياجات البلدان النامية ؛

" (ب) القيام ، في ضوء نتائج الحلقة التدريبية المذكورة أعلاه ، بدراسة جدوى تنظيم أنشطة تدريبية ، حسب الاقتضاء ، على الاصعدة الوطنية والاقليمية والاقاليمية ، من اجل دعم الجهود الوطنية المبذولة لتحسين نظم المحاسبة ومراجعة الحسابات لدى تلك البلدان ؛

" ٣ - يرجو من برنامج الامم المتحدة الانمائي وغيره من المؤسسات المختصة في منظومة الامم المتحدة ايلاء الاهتمام الواجب لمشاريع التعاون التقني في ميدان المحاسبة العامة ومراجعة الحسابات العامة " .

---

(٦) وفقا للمادة ٧٢ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادى والاجتماعي .

٥٤ - وتم تعميم بيان مقدم من الامين العام بشأن ما يترتب على مشروع القرار من آثار في الميزانية البرنامجية وذلك في الوثيقة E/1979/L.45/Add.1 .

٥٥ - وفي الجلسة ٣٧ المعقودة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٩ ، قدم ممثل كولومبيا نصا منقحا لمشروع القرار (E/1979/L.45/Rev.1) نيابة عن مقدميه ، ادرجت بموجبه ، في الفقرة ٣ من المنطوق ، عبارة " ، في اطار الاولويات الانمائية الوطنية ، " بين عبارة " الاهتمام الواجب " وعبارة " لمشاريع التعاون التقني " .

٥٦ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمد المجلس مشروع القرار المنقح . وللاطلاع على النص النهائي انظر قرار المجلس ١٩٧٩/٤٧ .

٥٧ - وقد أدلى ممثلا الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ببيانين (أنظر E/1979/SR.37) .

دور القطاع العام في النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية

٥٨ - في الجلسة ٣٦ المعقودة في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٩ ، قدم ممثل العراق ، نيابة عن اوغندا (٦) ، باكستان ، الجزائر ، الجمهورية العربية السورية ، السودان ، العراق ، كوبا (٦) ، المغرب ، منغوليا (٦) ، الهند ، يوغوسلافيا (٦) ، مشروع قرار معنونا " دور القطاع العام في النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية " (E/1979/L.47/Rev.1) ، فيما يلي نصه :

" ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

" اذ يشير الى قراريه ١٩٧٨/٦٠ المؤرخ في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٨ و ١٩٧٨/٧٥ المؤرخ في ٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ،

" واذ يشير كذلك الى قرار الجمعية العامة ٣٣/١٤٤ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول ديسمبر ١٩٧٨ الذي قامت فيه الجمعية العامة ، في جملة أمور ، برجاء الامين العام المضي في تنفيذ قرارها ٣٢/١٧٩ ، مع ايلاء اعتبار خاص لدور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المضمونة للبلدان النامية ، ومع العناية ايضا بتقييم الانشطة في ميدان الادارة العامة والمالية العامة ،

" واذ يحيط علما بتقرير الامين العام عن دور القطاع العام في النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية (٧) وبما ابدي من تعليقات اثناء الدورة العادية الثانية لعام ١٩٧٩ ،

" ١ - يوصي باحالة تقرير الامين العام (٧) الى الجمعية العامة وفقا للقرار ٣٢/١٧٩ ؛

---

(٧) E/1979/66 .

" ٢ - يوصي كذلك باعداد وتقديم التقارير المرحلية المقبلة المتوخاه في قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٩ اعتبارا من عام ١٩٨١ ؛

" ٣ - يرجو من الامين العام ان يولي ، لدى اعداده التقرير القادم ، اعتبارا خاصا لما يطرأ من تغييرات على الادوار الشاملة للقطاع العام نتيجة لمدركات وأولويات جديدة للتنمية ، بما في ذلك تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية للثمانينات وخبرة مختلف البلدان ؛

" ٤ - يوصي كذلك بأن تقوم الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين باستعراض التقرير الوارد في الوثيقة E/1979/66 بغية تحديد تلك الجوانب من دور القطاع العام التي تتطلب مزيدا من الدراسة المتعمقة كما هو مبين في ذلك التقرير ؛

" ٥ - يدعو المؤسسات التي يعنيها الامر داخل منظومة الامم المتحدة الى أن تولي فيما تجريه من دراسات الاهتمام الواجب للجوانب ذات الصلة من دور القطاع العام في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية " .

٥٩ - وفي الجلسة ٣٧ المعقودة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٩ ، اقترح ممثل ايرلندا شفويا ، نيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي اعضاء في المجتمع الاقتصادي الاوروبي ، اجراء التعديلات التالية التي وافق مقدمو مشروع القرار عليها :

(أ) ادراج فقرة جديدة في نهاية الديباجة نصها كما يلي :

" واذ يضع في اعتباره ان لكل دولة الحق السيادي وغير القابل للتصرف في اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي وفقا لارادة شعبها ودون تدخل خارجي " ؛

(ب) حذف كلمة " خاصا " الواردة في الفقرة ٣ من المنطوق .

٦٠ - وفي الجلسة نفسها ، وفي ضوء المقررات التي سبق ان اتخذها المجلس فيما يتعلق بوثائقه ، اقترح مساعد الامين العام لخدمات الامانة العامة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية ان تعاد صياغة الفقرة ٢ من المنطوق على النحو التالي :

" ٢ - يرجو من الامين العام ان يقدم تقريرا مرحليا آخرا الى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨١ " .

وقد وافق مقدمو مشروع القرار على هذا الاقتراح .

٦١ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمد المجلس مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويا . وللاطلاع على النص النهائي ، أنظر قرار المجلس ١٩٧٩/٤٨ .

٦٢ - وقد ادلى ممثلو جمهورية المانيا الاتحادية ، والولايات المتحدة الامريكية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ببيانات (أنظر E/1979/SR.37) .

الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنميـــة

٦٣ - في الجلسة ٣٧ المعقودة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٩ ، قدم ممثل السويد ، نيابة عن تركيـا ، والدانمرك (٦) ، والسودان ، والسويد ، والفلبين ، وفنلندا ، وكينيا (٦) ، والـــنرويج (٦) وهولندا ، مشروع قرار معنونا "الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية" (E/1979/L.52) ، فيما يلي نصه :

"ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

"وعيا منه لاهمية نواحي الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية وما تم الاضطلاع به حتى الآن من بحوث داخل منظومة الامم المتحدة ،

"واذ يسلّم بالحاجة الى حفز البحوث والمناقشة العامة حول نواحي الترابط بـــين السكان والموارد والبيئة والتنمية ، خارج منظومة الامم المتحدة ، عن طريق النشر الواسـع لما تم اعداده من التقارير والدراسات في منظومة الامم المتحدة عن نواحي الترابط هـــذه وعن طريق اجراءات مناسبة أخرى مثل عقد حلقات دراسية وندوات دولية والتعاون في مجال البحوث بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ،

"واذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٣٤٥ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانـــون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ،

"واذ يشير أيضا الى مقرره ١٩٧٨/٥١ المؤرخ في ١ آب/اغسطس ١٩٧٨ ،

"١ - يحيط علما مع التقدير بتقرير الامين العام عن نواحي الترابط بين السـكان والموارد والبيئة والتنمية (٨) ؛

"٢ - يرجو الامين العام أن يجرى ،كجزء من الأنشطة البحثيه المضطلع بـــها داخل الامانة العامة ، دراسات متعددة التخصصات ، بما في ذلك دراسات وطنية واقليمية مقارنة ، لنواحي الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية ؛

"٣ - يحث الحكومات الأعضاء ، وكذلك هيئات الامم المتحدة المعنية ، على أن تستفيد استفادة تامة من المعرفة المتاحة عن نواحي الترابط في جميع أنشطتها الانمائية ؛

"٤ - يقرر انه ينبغي تقديم تقرير آخر الى المجلس في دورته العادية الثانيـــة لعام ١٩٨١ عما يجرى من دراسة لنواحي الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمـــية ، سواء داخل منظومة الامم المتحدة أو خارجها ، مشفوعا بتعليقات مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة وتعليقات غيره من الهيئات الدولية الحكومية للوكالات والبرامج ذات الصـــلة بالموضوع" .

---

(٨) E/1979/75 .

٦٤ - وقام ممثل السويد ، لدى تقديمه مشروع القرار ، بتنقيح الفقرة ٢ من المنطوق شفويا ليصبح نصها كما يلي :

" ٢ - يرجو القيام ، كجزء من الأنشطة البحثية المضطلع بها داخل مؤسسات المنظومة ، باجراء دراسات متعددة التخصصات ، بما في ذلك دراسات وطنية واقليمية مقارنة ، لنواحي الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية ، ويرجو الأمين العام أن يقدم تقريرا عن نتائج تلك الأنشطة على نطاق المنظومة " .

٦٥ - وفي ضوء الاقتراحات التي قدمها عدد من الوفود ، قدم ممثل السويد ، نيابة عن مقدمي مشروع القرار ، في الجلسة ٣٨ مشروع قرار منقح (E/1979/L.52/Rev.1) قام بتنقيحه شفويا كذلك . وكانت التغييرات التي أدخلت عليه كما يلي :

(أ) أضيفت عبارة " وقراره ١٩٧٦/٥٦ " في نهاية الفقرة الاخيرة من الديباجة ؛

(ب) عكس ترتيب الفقرتين ٢ و ٣ من المنطوق ؛

(ج) نقحت الفقرتان ٣ (الفقرة ٢ سابقا) و ٤ من المنطوق ليصبح نصهما كما يلي :

" ٣ - يرجو القيام ، كجزء من الانشطة البحثية المضطلع بها داخل مؤسسات المنظومة ، باجراء دراسات متعددة التخصصات ، بما في ذلك دراسات وطنية واقليمية مقارنة ، لنواحي الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية ويرجو الامين العام أن يقدم تقريرا عن نتيجة هذه الأنشطة على نطاق المنظومة ؛

" ٤ - يقرر أن توضع في الاعتبار أيضا ، عند اعداد التقرير المطلوب في الفقرة ٣ والذي سيقدم الى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨١ ، ما يجرى الاضطلاع به خارج منظومة الامم المتحدة من الانشطة الوثيقة الصلة بالموضوع وكذلك ما تبديه الهيئات التنفيذية للوكالات والبرامج ذات الصلة من آراء " .

٦٦ - وفي الجلسة ٣٨ المعقودة في ١ آب/اغسطس ١٩٧٩ ، اعتمد المجلس مشروع القرار المنقح (E/1979/L.52/Rev.1) ، بصيغته المنقحة شفويا . وللاطلاع على النص النهائي ، انظر قرار المجلس ١٩٧٦/٤٩ .

٦٧ - وأدلى ممثل جمهورية المانيا الاتحادية ببيان (أنظر E/1979/SR.38) .

تقرير اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة

٦٨ - في الجلسة ٣٣ المعقودة في ١٣ تموز/يولية ١٩٧٩ ، استمع المجلس ، أثناء المناقشة العامة ، الى تقرير شفوي من رئيس اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة عن أعمال اللجنة في دورتها التنظيمية ودورتيها الموضوعيتين الأولى والثانية . وقد صدر في وقت لاحق البيان الذي أدلى به الرئيس في الوثيقة E/1979/110 .

٦٩ - وفي الجلسة ٣٨ المعقودة في ١ آب/اغسطس ١٩٧٩ ، أحاط المجلس علما بتقرير اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة (A/34/44) . وقرر احالته الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين . كما قرر المجلس الاذن للأمين العام بأن يحيل الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين تقرير اللجنة عن أعمالها خلال بقية عام ١٩٧٩ . أنظر مقرر المجلس ١٩٧٩/٥١ الفقرتان (ب) '٢' و (ج) '٢' .

تقرير المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية

٧٠ - في الجلسة ٣٧ المعقودة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٩ ، استمع المجلس الى بيان أدلى به الأمين العام للمؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، عن نتائج المؤتمر الذى عقد في روما في الفترة من ١٢ الى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ (أنظر E/1979/SR.37) ، وذلك نيابة عن المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة .

٧١ - وأدلى ممثلو تركيا والمكسيك وهولندا وفنزويلا ببيانات (أنظر E/1979/SR.37) .

٧٢ - وفي الجلسة نفسها أحاط المجلس علما مع الارتياح ، بناء على اقتراح الرئيس ، بالبيان الذى أدلى به الامين العام للمؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية والبيانات التي أدلت بها الوفود (أنظر E/1979/SR.37) . وقرر أن يدعو المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة الى أن يقدم تقرير المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية (٩) الى الجمعية العامة والى اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة . أنظر مقرر المجلس ١٩٧٩/٥٠ .

مواد وثائقية اضافية عن الامور المتصلة بالمناقشة العامة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، بما في ذلك التطورات الاقليمية والقطاعية

٧٣ - في الجلسة ٣٨ ، أحاط المجلس علما أيضا بمواد وثائقية أخرى كانت معروضة على المجلس فيما يتصل بالبند ٣ من جدول أعمال الدورة العادية الثانية وقرر أن يحيل ، وأن يأذن أيضا للأمين العام بأن يحيل ، عددا من الوثائق الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين . أنظر مقرر المجلس ١٩٧٩/٥١ .

---

(٩) سيصدر فيما بعد .

تقارير استرعي انتباه المجلس اليها

تقرير الفريق التحضيري الدولي الحكومي المعني باتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط

٧٤ - في الدورة العادية الثانية ، استرعي انتباه المجلس الى مذكرة من الامين العام ، يحيل بها اليه تقرير الفريق التحضيري الدولي الحكومي المعني باتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط عن دورته السادسة (E/1979/96).

٧٥ - وفي الجلسة ٤٠ ، المعقودة في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٩ ، أحاط المجلس علما بمذكرة الامين العام ، التي يحيل بها اليه تقرير الفريق التحضيري الدولي الحكومي المعني باتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط عن دورته السادسة(E/1979/96) ، وقرر احالتها ، مع الوثائق المشار اليها فيها TD/MT/CONF.1-TD/B/AC.15/56 and Add.1) الى الجمعية العامة ، في دورتها الرابعة والثلاثين . انظر مقرر المجلس ١٩٧٩ / ٨٣ .

تقرير الفريق الدولي الحكومي المخصص لموضوع المعايير القياسية للحاويات المستخدمة في النقل الدولي المتعدد الوسائط

٧٦ - في الدورة العادية الثانية ، استرعي انتباه المجلس الى تقرير الفريق الدولي الحكومي المخصص لموضوع المعايير القياسية للحاويات المستخدمة في النقل الدولي المتعدد الوسائط عن دورته الثانية (TD/B/734) .

٧٧ - وفي الجلسة ٤٠ ، المعقودة في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٩ ، أحاط المجلس علما بتقرير الفريق الدولي الحكومي المخصص لموضوع المعايير القياسية للحاويات المستخدمة في النقل الدولي المتعدد الوسائط عن دورته الثانية (TD/B/734) . انظر مقرر المجلس ١٩٧٩ / ٨٤ .

المرفـــــق

القرار ١٩٧٩/٤٧ ــ المحاسبة العامة ومراجعة الحسابات العامة من اجل التنمية الوطنية

ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي ،

اذ يشير الى قرارى الجمعية العامة ، ٣٢/١٧٩ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبـــر ١٩٧٧ ، و ٣٣/١٤٤ ، المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ والى قرار المجلس ١٩٧٨/٠ المؤرخ في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٨ ، بشأن دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلـــدان النامية ،

واذ يشير ايضا الى قرار المجلس ١٩٧٨/٦ المؤرخ في ٤ أيار/مايو ١٩٧٨ ، بشأن الادارة العامة والمالية العامة من اجل التنمية في الثمانينات ،

١ ــ يعترف بما للمحاسبة العامة ومراجعة الحسابات العامة من دور ضرورى وهام فـــي الادارة الفعالة لخطط وبرامج التنمية الوطنية ، وفي النهوض بالتعاون الاقتصادى الدولي ؛

٢ ــ يرجو من الامين العام :

(أ) عقد حلقة تدريبية حول المحاسبة العامة ومراجعة الحسابات العامة ، لاستعـــراض مبادئ المحاسبة المتعارف عليها بصورة عامة ، والاساليب الحديثة لمراجعة الحسابات والملائمـــة بصفة خاصة لاحتياجات البلدان النامية ؛

(ب) القيام ، في ضوء نتائج الحلقة التدريبية المذكورة أعلاه ، بدراسة جدوى تنظيـــم أنشطة تدريبية ، حسب الاقتضاء ، على الاصعدة الوطنية والاقليمية والاقاليمية ، من اجل دعـــم الجهود الوطنية المبذولة لتحسين نظم المحاسبة ومراجعة الحسابات لدى تلك البلدان ؛

٣ ــ يرجو من برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وغيره من المؤسسات المختصة في منظومة الامم المتحدة ايلاء الاهتمام الواجب ، في اطار الاولويات الانمائية الوطنية ، لمشاريع التعـــاون التقني في مجال المحاسبة العامة ومراجعة الحسابات العامة .

الجلسة العامـــة ٣٧
٣١ تموز/يوليـــه ١٩٧٩

القرار ١٩٧٩/٤٨ - دور القطاع العام في النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية

ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي ،

اذ يشير الى قراريه ١٩٧٨/٦٠ المؤرخ في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٨ ، و ١٩٧٨/٧٥ المؤرخ في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ،

واذ يشير كذلك الى قرار الجمعية العامة ٣٣/١٤٤ ، المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، الذى قامت فيه الجمعية العامة ، في جملة امور ، برجاء الامين العام المضي في تنفيذ قرارها ٣٢/١٧٩ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، مع ايلاء اعتبار خاص لدور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المضمونة للبلدان النامية ، ومع العناية ايضا بتقييم الانشطة في ميدان الادارة العامة والمالية العامة ،

واذ يحيط علما بتقرير الامين العام عن دور القطاع العام في النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية (أ) وبما ابدى من تعليقات في المجلس ، خلال دورته العادية الثانية لعام ١٩٧٩ ،

واذ يضع في اعتباره أن لكل دولة الحق السيادى وغير القابل للتصرف في اختيار نظامها الاقتصادى والاجتماعي ، وفقا لارادة شعبها ودون تدخل خارجي ،

١ - يوصي باحالة تقرير الامين العام بشأن دور القطاع العام في النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية الى الجمعية العامة ، وفقا لقرارها ٣٢/١٧٩ ؛

٢ - يرجو من الامين العام ان يقدم تقريرا مرحليا آخر الى المجلس ، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨١ ؛

٣ - يرجو من الامين العام أن يولي ، لدى اعداده التقرير القادم ، اعتبارا لما يطرأ من تغييرات على الادوار والاشكال الشاملة للقطاع العام ، نتيجة للمدركات والاولويات الجديدة فيما يتعلق بالتنمية ، بما في ذلك تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية للثمانينات ، وخبرة مختلف البلدان ؛

٤ - يوصي كذلك بأن تقوم الجمعية العامة ، في دورتها الرابعة والثلاثين باستعراض التقرير المذكور في الفقرة ١ أعلاه ، بغية تحديد تلك الجوانب من دور القطاع العام ، التي تتطلب مزيد من الدراسة المتعمقة ، كما هو مبين في ذلك التقرير ؛

٥ - يدعو المؤسسات التي يعنيها الامر داخل منظومة الامم المتحدة الى ان تولي

(أ) E/1979/66.

فيما تجريه من دراسات ، الاهتمام الواجب للجوانب ذات الصلة من دور القطاع العام في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية .

الجلسة العامة ٣٧
٣١ تموز/يوليه ١٩٧٩

القرار ١٩٧٩/٤٩ - الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

وعيا منه لأهمية نواحي الترابط بين السكان ، والموارد ، والبيئة ، والتنمية ، وبما تم الاضطلاع به حتى الآن من بحوث في منظومة الامم المتحدة ،

واذ يسلم بالحاجة الى حفز البحوث ، والمناقشة العامة حول نواحي الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية ، خارج منظومة الامم المتحدة ، عن طريق النشر الواسع لما تم اعداده من التقارير والدراسات في منظومة الامم المتحدة عن نواحي الترابط هذه وعن طريق انشطة اخرى مناسبة مثل عقد حلقات دراسية وندوات دولية ، والتعاون في مجال البحوث بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ،

واذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٣٤٥ (د-٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ،

واذ يشير ايضا الى مقرره ١٩٧٨/٥١ ، المؤرخ في ١ آب/اغسطس ١٩٧٨ ويضع في اعتباره قراره ١٩٧٩/٥٦ ،

١ - يحيط علما مع التقدير بتقرير الامين العام عن دراسة نواحي الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية (ب) ؛

٢ - يحث حكومات الدول الاعضاء وهيئات الامم المتحدة المعنية على ان تستفيد استفادة تامة من المعرفة المتاحة والمتعلقة بنواحي الترابط هذه في جميع أنشطتها الانمائية ؛

٣ - يرجو القيام ، كجزء من الانشطة البحثية المضطلع بها داخل مؤسسات المنظومة ، باجراء دراسات متعددة التخصصات ، بما في ذلك دراسات وطنية واقليمية مقارنة ، لنواحي الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية ، ويرجو من الامين العام ان يقدم تقريرا عن نتيجة هذه الانشطة على نطاق المنظومة ؛

٤ - يقرر أن توضع في الاعتبار ايضا ، عند اعداد التقرير المطلوب في الفقرة ٣ أعلاه

(ب) E/1979/75.

والذى سيقدم الى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨١ ، ما يجرى الاضطلاع به ايضا خارج منظومة الامم المتحدة من الانشطة الوثيقة الصلة بالموضوع ، وما تبديه الهيئات التنفيذية للوكالات والبرامج المعنية من آراء .

الجلسة العامة ٣٨
١ آب/اغسطس ١٩٧٩

المقرر ١٩٧٩/٥٠ - تقرير المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية

قام المجلس ، في جلسته العامة ٣٧ المعقودة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٩ ، بما يلي :

(أ) أحاط علما مع الارتياح بالبيان الذى ادلى به الامين العام للمؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية (ج) ، وبالبيانات التي أدلت بها الوفود ؛

(ب) قرر دعوة المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة الى تقديم تقرير المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية الى الجمعية العامة ، والى اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة .

المقرر ١٩٧٩/٥١ - الامور المتعلقة بالمناقشة العامة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، بما في ذلك التطورات الاقليمية والقطاعية

قام المجلس ، في جلسته العامة ٣٨ المعقودة في ١ آب/اغسطس ١٩٧٩ بما يلي :

(أ) احاط علما بما يلي :

'١' دراسة الاحوال الاقتصادية في العالم لعام ١٩٧٨ ، الفصول الاول الى الرابع (د) ؛

'٢' موجز دراسة الأحوال الاقتصادية لاوروبا في عام ١٩٧٨ (هـ) ؛

'٣' موجز الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ، ١٩٧٧-١٩٧٨ (و) ؛

'٤' موجز دراسة الاحوال الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، ١٩٧٨ (ز) ؛

(ج) انظر الوثيقة E/1979/SR.37.

(د) E/1979/62 و Add.1-3.

(هـ) E/1979/42.

(و) E/1979/70.

(ز) E/1979/71.

‘٥’ تقرير معنون " الاتجاهات الاقتصادية في امريكا اللاتينية في عام ١٩٧٨"(ح) ؛

‘٦’ موجز الدراسة الاستقصائية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ١٩٧٠-١٩٧٨ (ط) ؛

‘٧’ تقرير لجنة التخطيط الانمائي عن دورتها الخامسة عشرة (ى) ؛

(ب) أحاط علما بما يلي ، وقرر احالته الى الجمعية العامة في دورتها الرابعةوالثلاثين :

‘١’ استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني وفيما يتعلق بقرارات الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د إ-٦) ، و ٣٢٨١ (د-٢٩) و ٣٣٦٢ (د إ-٧) : تقرير أعدته الامانة العامة (ك) ؛

‘٢’ تقرير اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة (ل) ؛

‘٣’ تقرير الامين العام عن تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (م) ؛

‘٤’ مذكرة من الامانة بشأن الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية (ن) ؛

‘٥’ مذكرة من الامانة العامة بشأن التدابير الخاصة المتخذة لصالح اقل البلدان نموا بين البلدان النامية (س) ؛

(ج) قرر الاذن للامين العام بأن يحيل الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ما يلي :

‘١’ تقرير الامين العام عن الاعمال التحضيرية للدورة الخاصة للجمعية العامة في عام

(ح) E/1979/72.

(ط) E/1979/73.

(ى) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ١٩٧٩ ، الملحق رقم ٧ (E/1979/37).

(ك) E/AC.54/22و Corr.1 و E/AC.54/22/Add.1.

(ل) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٤٤ (A/34/44).

(م) E/1979/74.

(ن) E/1979/107.

(س) E/1979/109.

١٩٨٠ ، الذي سيتم اصداره ،عملا بقرار الجمعية العامة ٣٣/١٨ ١ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ (ع) ؛

"٢" تقرير اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة عن أعمالها خلال بقية عام ١٩٧٩ .

المقرر ١٩٧٩/٨٣ - تقرير الفريق التحضيري الدولي الحكومي المعني باتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط

احاط المجلس علما ، في جلسته العامة ٤٠ المعقودة في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٩ بمذكرة الامين العام بشأن تقرير الفريق التحضيري الدولي الحكومي المعني باتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط عن دورتها السادسة (ف) وقرر احالته ، مع الوثائق المشار اليها فيه (ص) ، الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين .

المقرر ١٩٧٩/٨٤ - تقرير الفريق الدولي الحكومي المخصص لموضوع المعايير القياسية للحاويات المستخدمة في النقل الدولي المتعدد الوسائط

أحاط المجلس علما في جلسته العامة ٤٠ المعقودة في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٩ ، بتقرير الفريق الدولي الحكومي المخصص لموضوع المعايير القياسية للحاويات المستخدمة في النقل الدولي المتعدد الوسائط عن دورته الثانية (ق) .

- - - - -

(ع) E/1979/97.

(ف) E/1979/96.

(ص) TD/MT/CONF.1 and Add.1-TD/B/AC.15/56 and Add.1.

(ق) TD/B/734